

أفعال الباب السادس دراسة صرفية معجمية

م. د. جمانة عبد المهدي جاسم اسماعيل.

جامعة واسط كلية التربية

الملخص

تعد أغلب أفعال الباب السادس من الأفعال القليلة المختلف فيها، والتي تنسب لأكثر من باب من الأبواب الصرفية، لذلك ارتأت الباحثة دراستها، والوقوف على اشكالاته، وتحديد الأفعال التي جاءت على هذا الباب، وبيان أقول المعجميين والصرفيين في أفعال هذا الباب، وأقوالهم في الباب السادس، وقد خرج البحث بنتائج منها بيان الأسباب التي أدت إلى ظهور أفعال الباب السادس، ومنها الرواية اللغوية التي لم تسلم من الاختلاف، وليس بعيدا أن تكون في بعض الأمثلة ناتجة بسبب الوهم، والسهو، من الراوي. ويثبت أن الأفعال استبعاد ما ورد بلغتين، واستبقاء ما لم يرد إلا على بناء السادس، كالفعل (ورث يرث)، الوارد في القرآن الكريم في حالتي الماضي والمضارع على وفق بناء الباب السادس.

The Verb Chapter 6 A study of the morphological dictionary

Researcher: Dr.. Jumana Abdul Mahdi Jassim Ismail
University of Wasit, Faculty of Education
the department of Arabic language.

lkhatimat: bed alnazar fi 'aqwal almaejamiiyn walsarfiayn wa'amthilatihum wamurwayatihim fi 'afeal albab alssadis aistashafat albahithat ma yati, :l'asl fi al'abwab 'an takun khmst la sitt, wa'ana zuhur bed alaifeal wahi qalilat jiddaan bialmuazanat bi'afeal sayir al'abwab lah 'akthar min sabb, min jumlat al'asbab alty addat 'iilaa zuhur 'afeal albab alsaadis, alrawayat allghwyat alty lm tasalam min alaikhtilafi, walays beydaan 'an takun fi bed al'amthilat natijatan bsbb alwahim, walsahw, min alraw, wamin hadhih al'asbab 'an yakun bed almutakalimin aldhy naql eanhum aleulama' qad 'akhta'uu fi alnutqa, wastamaruu fi alkhata hataa znn alrawat 'an hdha alnatq lughatan min laghat alearab shayieat eind qawm maeinin وwamin al'asbab 'aydaan alaikhtilaf allahjiu alhaqiqiu hin yumil bed alqabayil 'iilaa alkusri, atamayl qabayil 'ukhraa 'iilaa alfath, wamin 'asbab dhlk aydana (tdakhil allaghata).

CONCLUSION

The Verb Chapter 6 A study of the morphological dictionary

Ikhatimat: bed alnazar fi 'aqwal almaejamiyn walsarfiayn wa'amthilatihum wamurwayatihim fi 'afeal albab alssadis aistashafat albahithat ma yati

: 1- al'asl fi al'abwab 'an takun khmst la sitt, wa'ana zuhur bed alaifeal wahi qalilat jiddaan bialmuazanat bi'afeal sayir al'abwab lah 'akthar min sabb.

2- min jumlat al'asbab alty addat 'iilaa zuhur 'afeal albab alsaadis, alrawayat allghwyat alty lm tasalam min alaikhthilafi, walays beydaan 'an takun fi bed al'amthilat natijatan bsbb alwahim, walsahw, min alrawi.

3- wamin hadhih al'asbab 'an yakun bed almutakalimin aldhy naql eanhum aleulama' qad 'akhta'uu fi alnutqa, wastamaruu fi alkhata hataa znn alrawat 'an hdha alnatq lughatan min laghat alearab shayieat eind qawm maenin.

4- wamin al'asbab 'aydaan alaikhthilaf allahjiu alhaqiqiu hin yumil bed alqabayil 'iilaa alkusri, watamayl qabayil 'ukhraa 'iilaa alfath.

5- wamin 'asbab dhlk aydana (tdakhil allaghata), fa'ina bed hadhih al'afeal tastaemil ealaa bina' albab alththani eind bed alearabi, wayastaemaluha akharun ealaa bina' albab alraabiei, fatatarakab min albab in lughat thalithat hi lughat albab alsaadis.

6- wathmat sbb sawti dhakarah bed allughwiina, wahu 'ana altakhalus min aijtimae waw almaetal almithali, wia' almudaraeat yushie fi albab alththani hin takun eayan alfiel maksurat, wahadha adda bialnnatiqin 'iilaa kasr eayan alfiel bdl min fathiha; liusahil altakhalus min alwaw.

7- waturajih albahithat 'ana al'afsah fi al'afeal alsahihat almaedudat min albab alssadis hu alfathu, fahi fi alhaqiqat min 'afeal albab alraabiei, wala syma alfiel (hasib yahsabu), walfuel (yayis yay'asu); faqad wrda fi alquran alkarim fi halati almadi walmudarie ealaa wfq bina' albab alraabiei.

8- 'amaa al'afeal almuetalat bialwaw fal'afsah aistibead ma warad balaghatayni, waistibqa' ma lam yurid 'iilaa ealaa bina' alsaadis, kalfel (writh yrth), alwarid fi alquran alkarim fi halati almadi walmudarie ealaa wfq bina' albab alsaadis.

توطئة:

الحمد لله ربّ العلمين والصلاة والسلام على سيد الكائنات محمد، وعلى آله الطيّين الاطهار، وصحبه الأبرار، وبعد:

فقد قُسم الفعل في اللغة العربية تقسيمات مختلفة تبعاً لإمورٍ عدّة، فيقسم على ماضٍ، ومضارع، وأمر بحسب صيغة التصرف، ويقسم على مجرد، ومزيد بحسب اشتماله على أحرف زائدة، أو خلوه منها، ويقسم على صحيح ومعتلّ بحسب اشتماله على بعض أحرف العلة، أو خلوه منها.

ويتعلّق البحث هذا بقسم واحدٍ من هذه الأقسام هو الفعل المجزّد، الذي قُسمه العلماء على ستة أبواب^١، مرتبة تريباً مبنياً بحسب ورودها في الاستعمال اللغويّ، فالباب الأول هو أكثر الأفعال استعمالاً، فالثاني أقلّ من الأول استعمالاً، فالثالث أقلّ من الثاني في الاستعمال، وهكذا إلى الباب السادس.

وموضوع هذا البحث يتعلّق بأفعال (الباب السادس) دون ما سواه من أفعال سائر الأبواب المستعملة والمهملة، وإنما أثرت الباحثة أفعال هذا الباب؛ لأنها على خلاف سائر الأبواب قليلة، ولوجود دراستين تناولت الباب السادس أحدهما اثبتته ضمن الأبواب الفعل الصرفية^٢، والثانية زادت عليه ابواباً أخرى^٣، فكانت الغاية من البحث دراسة هذه الأفعال دراسة صرفيّة معجميّة؛ للوقوف على حقيقتها، ومعرفة ما صحّ منها، والسبب في قلّتها، وآراء العلماء فيها.

ويتعلّق البحث هذا بقسم واحدٍ من هذه الأقسام هو الفعل المجزّد، وكان الأصل أن يكون الفعل المجرد على بناءٍ واحدٍ في حالة الماضي، وبناءٍ واحدٍ في حالة المضارع، ولكنّ السماع عن العرب دلّ على وجود أكثر من بناءٍ للفعل المجزّد في حالة الماضي، وأكثر من بناءٍ للفعل المجزّد في حالة المضارع. فأبنية الماضي المبنية للفاعل ثلاثة هي: (فَعَلَ) بفتح العين، و(فَعِلَ) بكسر العين، و(فَعُلَ) بضم العين، وأبنية المضارع ثلاثة: (يَفْعُلُ) بفتح العين، و(يَفْعِلُ) بكسر العين، و(يَفْعُلُ) بضم العين^٤.

وبالمزاوجة بين الحالتين للفعل المبني للفاعل يفترض وجود تسعة أبواب؛ ولكن السماع حصر الأبواب في ستة؛ لإهمال ثلاثة أبواب.

فأمّا الأبواب المستعملة، فهي:

- الباب الأول - (فَعَلَ) بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع، مثل: (تَصَرَ - يَنْصُرُ).
- الباب الثاني - (فَعِلَ) بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع، مثل: (ضَرَبَ - يَضْرِبُ).
- الباب الثالث - (فَعُلَ) بفتح العين في الماضي، وفتحها في المضارع، مثل: (قَطَعَ - يَقْطَعُ).
- الباب الرابع - (فَعُلَ) بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، مثل: (سَمِعَ - يَسْمَعُ).

الباب الخامس- (فَعَلَ - يَفْعُلُ) بضم العين في الماضي، وضمها في المضارع، مثل: (شَرَفَ - يَشْرُفُ).
الباب السادس- (فَعَلَ - يَفْعُلُ) بكسر العين في الماضي، وكسرها في المضارع، مثل: (وَرِثَ - يَرِثُ).
وأما الأبواب المهمة، فهي:

١- (فَعَلَ - يَفْعُلُ) بضم العين في الماضي، وفتحها في المضارع، نحو:

٢- (فَعَلَ - يَفْعُلُ) بضم العين في الماضي، وكسرها في المضارع، نحو:

٣- (فَعَلَ - يَفْعُلُ) بكسر العين في الماضي، وضمها في المضارع، نحو:

وما سمع عن العرب، مما ليس على الأبنية المستعملة عدّه العلماء من باب (تداخل اللغات)، وهذا التداخل متأثراً من وجود فعلين مضارعين لماضي واحد نتيجة اختلاف اللهجات، و من هذا التداخل تتركب أفعال قد تأتي على أبواب قياسية، ومنها ما تأتي على الأبواب المهمة:

وقد تنبّه أوائل أهل العربية من العلماء في ذكر هذه المسألة منها ما ذكره سيبويه قائلاً: "وقد جاء في الكلام فَعَلَ يَفْعُلُ في حرفين، بنوه على ذلك كما بنوا فَعَلَ على يَفْعُلُ، لأنهم قد قالوا في فَعَلَ، فأدخلوا الضمة كما تدخل في فَعَلَ. وذلك فَضِلَ يَفْضُلُ وَمِتَّ تَمُوتُ. وَفَضِلَ يَفْضُلُ وَمِتَّ تَمُوتُ أَيْس". ففي هذا النص نجد سيبويه قد بيّن أن (فَعَلَ يَفْعُلُ) تأتي من لغتين، وقد رجّح الصيغة التي تأتي على أكثر الابواب استعمالاً، وهو الباب الأول (فتح - ضم) (فَضِلَ - يَفْضُلُ)، وعدّ الصيغة الأخرى من الشواذ: "وقد قال بعض العرب: كدت تكاد فقال فعلت تفعل كما قال فعلت أفعل، وكما ترك الكسرة كذلك ترك الضمة. وهذا قول الخليل وهو شاذ من بابيه كما أن فَضِلَ يَفْضُلُ شاذ من بابيه فكما شَرِكْتُ يَفْعُلُ كذلك شَرِكْتُ يَفْعُلُ. وهذه الحروف من فَعَلَ يَفْعُلُ إلى منتهى الفصل شواذ"^٦.

وقد تبعه النحاس بذكر تداخل اللغات وأضاف الفعل (قنط) بقوله: "وكذلك حال قولهم: (قنط يقنط)، إنما هو لغتان تداخلتا. وذلك أن (قنط يقنط لغة وقنط يقنط أخرى)، ثم تداخلتا فتركبت لغة ثالثة. فقال من قال قنط: يقنط، ولم يقولوا: قنط يقنط؛ لأن أخذاً إلى لغته لغة غيره قد يجوز أن يقتصر على بعض اللغة التي أضافها إلى لغته دون بعض"^٧.

وتبع ابن جني سيبويه، فقال: "وهو قولهم: (نَعِمَ يَنْعُمُ)، و(فَضِلَ يَفْضُلُ). وقالوا في المعتل: مِتَّ تَمُوتُ و يَمِتُ تَدُومُ وحكي في الصحيح أيضاً حَضِرَ القَاضِي يَحْضُرُهُ"^٨. ف(نَعِمَ) في الأصل ماضي (يَنْعُمُ)، و(يَنْعُمُ) في الأصل مضارع (نَعِمَ)، ثم تداخلت اللغتان فاستضاف من يقول (نَعِمَ) لغة من يقول (يَنْعُمُ)، فحدثت هناك لغة ثالثة"^٩.

ومن تلك النصوص نستشف أن بعض الفاظ العربية المبنية للفاعل قد ترجع إلى بابين، أو أكثر على نحو ما جاء في (فضل بفضل):

- أ- فبعض العرب يقولون (فَضِلْ يَفْضُلْ) بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع .
ب- وبعض العرب يقولون: (فَضُلْ يَفْضُلْ) بضم العين في الماضي وضمها في المضارع .

فأخذوا بناء الماضي من لغةٍ وبناء المضارع من لغةٍ أخرى، فظهر هذا الباب الغريب المهمل (فَضِلْ يَفْضُلْ)، و(نَعِمَ يَنْعُمُ). فهذان الفعلان وردا بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع. وعلى هذا، فإن تداخل اللغات يكون نتيجة لورود ماضي الفعل من باب، ومضارعه من بابين. ومن تداخل اللغات قد تتولد لغة ثالثة مركبة من اللغتين المتداخلتين، وهذه اللغة هي باب من الأبواب الثلاثة المهمة. وقد يتركّب من هذا التداخل أفعال على تقاس على باب من الابواب المستعملة في اللغة، كما في الفعل (قَنَطَ يَقْنُطُ) الذي جاء نتيجة تركبه من لغتين على الباب الثالث (فتح فتح).

وتأسيسا على ما سبق ذكره من تقسيمات الفعل المجرد على الابواب الستة مع ما ورد ذكره من مجيء بعض الأفعال على اكثر من باب لتركّب اللغات أو اللهجات، ومن استقرار افعال الباب السادس في الكتب اللغوية، والصرفية ارتأت الباحثة تقسيم دراسة افعال هذا الباب على ما يأتي:

أولاً- الأفعال المتفق عليها أنها من الباب السادس:

شمة أفعال قليلة جاءت على وفق بناء الباب السادس في الماضي والمضارع، وهي كلها أفعال معتلة، هي:

١- الفعل (وَرِثَ يَرِثُ): ورد هذا الفعل في حالة الماضي بكسر العين، في قوله تعالى مثلاً: «فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ»^{١٠}.

ورود في حالة المضارع بكسر العين أيضاً في قوله تعالى: «يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا»^{١١}.

فلا خلاف في كون هذا الفعل على بناء الباب السادس؛ لأن الشاهد القرآني حجة قاطعة على ذلك. والفعل (وَرِثَ) فعل مثال، فكان الأصل في مضارعه: (يُورِثُ)، ولكن الواو حذفت، فصار الفعل (يَرِثُ) على وزن (يَعِلُ).

وقد ضبط ابن منظور عين الفعل (ورث) على الباب السادس، وعلل سبب حذف واو (ورث) من الفعل المضارع قال: «وَتَقُولُ: وَرِثْتُ أَبِي وَوَرِثْتُ الشَّيْءَ مِنْ أَبِي أَرِثُهُ، بِالْكَسْرِ فِيهِمَا، وَرِثًا وَوَرِثَةً وَإِرْثًا، الْأَلْفُ مُنْقَلَبَةٌ مِنَ الْوَاوِ، وَرِثَةٌ، الْهَاءُ عَوَظٌ مِنَ الْوَاوِ، وَإِنَّمَا سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنَ الْمُسْتَقْبَلِ لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، وَهُمَا مُتَجَانِسَانِ وَالْوَاوُ مُضَادَّتُهُمَا، فَحُذِفَتْ لِإِكْتِنَافِهِمَا إِيَّاهَا، ثُمَّ جُعِلَ حُكْمُهَا مَعَ الْأَلْفِ وَالنُّونِ كَذَلِكَ، لِأَنَّهُنَّ مُبْدَلَاتٌ مِنْهَا، وَالْيَاءُ هِيَ الْأَصْلُ، يَذُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنْ فَعِلْتُ وَفَعَلْنَا وَفَعَلْتِ مَبْنِيَّاتٌ عَلَى فَعِلَ، وَلَمْ تَسْقُطِ الْوَاوُ مِنْ يَوْجَلُ لَوْقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَفَتْحَةٍ، وَلَمْ تَسْقُطِ الْيَاءُ مِنْ يَبْعُرُ وَيَبْسُرُ، لِنَقْوَى إِحْدَى الْيَاءَيْنِ

بالأخرى؛ وأما سُقُوطُهَا مِنْ يَطًا وَيَسْعُ فَلِعَلَّةٍ أُخْرَى مَذْكُورَةٌ فِي بَابِ الْهَمْزِ، قَالَ: وَذَلِكَ لَا يُوجِبُ فَسَادَ مَا قُلْنَا، لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَمَثُّلُ الْحُكْمَيْنِ مَعَ اخْتِلَافِ الْعِلَتَيْنِ^{١٢}.

وقد ذكر الزبيدي عن شيخه ان (ورث) من الأفعال التي لا تحتاج الى ضبط كونها مشهورة بأنها من الباب السادس: "وَرِثَ أَبَاهُ، وَوَرِثَ الشَّيْءَ (مِنْهُ، بِكسرِ الزاءِ) قَالَ شَيْخُنَا: احتاج إلى ضبطه بلسان القلم دون وَرَثٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مَوَازِينِهِ الْمَشْهُورَةِ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَفْعَالِ الْوَارِدَةِ بِالْكَسْرِ فِي مَاضِيهَا وَمُضَارِعِهَا، وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ: وَرِثَ وَوَلِيَ وَوَرِمَ وَوَرِعَ وَوَقِفَ وَوَفَّقَ وَوَثِقَ وَوَرِيَ الْمُخُ، لَا تَاسَعَ لَهَا، عَلَى مَا حَقَّقَهُ الشَّيْخُ ابْنُ مَالِكٍ، وَغَيْرُهُ، وَالْأَفْعَالُ الْوَارِدَةُ فِي مَكْسُورِ الْمَاضِي أَنْ يَكُونَ مُضَارِعُهُ بِالْفَتْحِ، كَفَرِحَ"^{١٣}.

٢ - الفعل {وَرِمَ يَرِمُ}:

اجمع اهل اللغة على ان (ورم) من الأفعال التي تأتي على الباب السادس، فمنهم من اكتفى بضبطه، ومنهم من عدّه شاذًا، ومنهم من عدّه نادر، ومن ذلك قال الخليل: "ورم: الْوَرْمُ: معروفٌ، وقد وَرِمَ يَرِمُ وَرَمًا فهو وَارِمٌ"^{١٤}، فهنا نجد أنّ الخليل قد اكتفى بضبط صيغتيه في الماضي والمضارع. وتبعه الجوهري بهذه الطريقة من الضبط، لكنه أكدّها بقوله: (بالكسر)، وعدّها من الأفعال الشاذة: "الْوَرْمُ: واحد الأورام. يقال منه: وَرِمَ جِلْدُهُ يَرِمُ بِالْكَسْرِ فِيهِمَا، وَهُوَ شَاذٌ"^{١٥}.

أما ابن سيده، فقد ضبط الفعل بالحركات، وعدّ الفعل نادراً، وقد بينّ قياسه الذي لم يسمع: "الْوَرْمُ النَّبِيُّ وَالْإِنْتِفَاحُ وقد وَرِمَ يَرِمُ نَادِرٌ وَقِيَاسُهُ يَوْرِمُ وَلَمْ نَسْمَعْ بِهِ"^{١٦}.

وقد سار على نهجه ابن منظور، عند تفسيره لمعنى الفعل (ورم)، قال: "ورم: الْوَرْمُ: أَخْذُ الْأَوْرَامِ النَّتْوِ وَالْإِنْتِفَاحُ، وَقَدْ وَرِمَ جِلْدُهُ، وَفِي الْمُحْكَمِ: وَرِمَ يَرِمُ، بِالْكَسْرِ، نَادِرٌ، وَقِيَاسُهُ يَوْرِمُ، قَالَ: وَلَمْ نَسْمَعْ بِهِ"^{١٧}. فالقياس في هذه الأفعال مكسورة العين في الماضي أن تأتي من الباب الرابع، لكن المسموع عن العرب هو كسر العين في المضارع منها، ولذلك تُعدّ نادرة.

٣ - الفعل {وَوَثِقَ يَثِقُ}:

يجب التنبيه هنا على وجود فعلين من بناءين مختلفين يشتركان في أحرف الأصل الاشتقاقي نفسه:

(و و ث ق):

أ- (وَوَثِقَ يَوَثِقُ) من الباب الخامس، ومصدره الوثاقعة.

ب- (وَوَثِقَ يَوَثِقُ) من الباب السادس، ومصدره الوثقة.

جاء في اللسان: "الْوَثَقَةُ: مَصْدَرُ قَوْلِكَ وَثِقَ بِهِ يَثِقُ، بِالْكَسْرِ فِيهِمَا، وَثَاقَةٌ وَثَقَّةٌ انْتَمَنَهُ، وَأَنَا وَاثِقٌ بِهِ وَهُوَ مَوْثُوقٌ بِهِ، وَهِيَ مَوْثُوقٌ بِهَا وَهُمْ مَوْثُوقٌ بِهِمْ... وَالْوَثَاقَةُ: مَصْدَرُ الشَّيْءِ الْوَثِيقِ الْمُحْكَمِ، وَالْفِعْلُ اللَّازِمُ

يُوثَّقُ وثاقَةً، والوثاق اسمُ الإيثاق؛ تقول: أوثقتُه إيثاقًا ووثاقًا، والحبلُ أو الشيء الذي يُوثَّقُ به وثاقٌ... ووثَّقَ الشيءَ، بالضمِّ، وثاقَةً فهو وثيقٌ أي صارَ وثيقاً والأنتى وثيقة^{١٨}.

والفعلان كلاهما يرجعان إلى أصل عام واحد، ولكن الفرق بينهما في البناء لتخصيص المعنى العام. قال ابن فارس: "الواو والثاء والقاف كلمة تدلُّ على عقدٍ وإحكامٍ. ووثقتُ الشيءَ: أحكمتُه. وثاقَةً مؤنثه الخلق. والميثاق: العهدُ المُحكَّم. وهو ثقة. وقد وثقتُ به"^{١٩}.

فالثقة والوثاقة تدلان على معنى الإحكام والعقد، والفرق أن الإحكام في الثقة معنوي، وفي الوثاقة مادي.

٤- الفعل {وَفَّقَ يَفِقُ}:

قال الازهري: "وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: يُقَالُ: رَشَدْتُ أَمْرَكَ وَوَفَّقْتُ رَأْيَكَ، وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ معنى وَفَّقَ أَمْرَهُ: وجدهُ مُوافقاً. وَقَالَ اللَّحْيَانِيُّ: وَفَّقَهُ: فَهَمَهُ، وَفِي (النَّوَادِر): فَلَانٌ لَا يَفِيقُ لَكَذَا وَكَذَا، أَي: لَا يَقْدِرُ لَهُ لَوْقَتُهُ، يُقَالُ: وَفَّقْتُ لَهُ"^{٢٠}. فهنا بين الازهري على أن (وفق) من الباب السادس بسياقته المختلفة، وفي اللسان أكد ابن منظور أن الفعل وفق من الباب السادس، بضبطه صبيغته الماضية والمضارعة، وقوله بالكسر فيهما، فقد قال: "وَوَفَّقْتُ أَمْرَكَ أَي وَفَّقْتُ فِيهِ، وَأَنْتَ تَفِيقُ أَمْرَكَ كَذَلِكَ. وَيُقَالُ: وَفَّقْتُ أَمْرَكَ تَفِيقُ، بِالْكَسْرِ فِيهِمَا، أَي صَادَفْتُهُ مُوافقاً وَهُوَ مِنَ التَّوْفِيقِ كَمَا يُقَالُ رَشَدْتُ أَمْرَكَ"^{٢١}.

وجاء فيه أيضاً: "وَوَفَّقَ الْأَمْرَ يَفِيقُهُ: فَهَمَهُ؛ عَنِ اللَّحْيَانِيِّ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُمْ رِيعَ يَرِيعُ وَلَهُ نَظَائِرُ كَوْرِمَ يَرِمُ وَوَثِقَ يَثِيقُ، وَكُلُّ لَفْظَةٍ مِنْهَا مَذْكُورَةٌ فِي مَوْضِعِهَا"^{٢٢}.

وبين الفيومي أن وفق من الباب السادس بضبطه للفعل بالصيغتين الماضية والمضارعة، وقوله بـ(كسرتين) "وَوَفَّقَ أَمْرَهُ يَفِيقُ بِكَسْرَتَيْنِ مِنَ التَّوْفِيقِ"^{٢٣}.

وقد أكد الزبيدي على أن (وفق) من الباب السادس، وعده اخا لـ(ورث) بالوزن، قال: "وَوَفَّقْتُ أَمْرَكَ، تَفِيقُ بِالْكَسْرِ فِيهِمَا كَرَشَدْتُ أَمْرَكَ، أَي: صَادَفْتُهُ مُوافقاً. قَالَ شَيْخُنَا: الْأَوَّلَى وَزَنَهُ بِوَرِثَتْ لِأَنَّهُ أَخُوهُ"^{٢٤}.

وبناء على ما سبق ذكره من النصوص المعجمية، يتضح أن الفعل (وَفَّقَ يَفِيقُ) من أفعال الباب السادس بالإجماع.

٥- الفعل {وَلَّى يَلِي}:

لا خلاف في كون هذا الفعل من أفعال الباب السادس، فلم يسمع إلا بكسر العين في الماضي والمضارع.

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلَنَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾^{٢٥}.

ففي الآية وردت عبارة (يَلُونَكُمْ)، والفعل بعد حذف الضمائر (يَلِي) حذفت الياء الأخيرة بعد اتصال الفعل بواو الجماعة، وضمّت اللام لمناسبة الواو، وكانت في الأصل مكسورة. وقد ضبطه الفارابي على الباب السادس: "وهذا الباب لم يكن مُمتنعاً من التّعدي لأنه على فَعْل يَفْعَلْ مثل حَسِبَ يَحْسِبُ، وولي يَلِي"^{٢٦}.

أما الزبيدي، فقد تبعهم بضبط الفعل من الباب السادس، بيد أنه عدّه فعلاً شاذاً: "يقالُ مِنْهُ: وَلِيَهُ يَلِيهِ، بالكسر فيهما، وَهُوَ شاذٌ"^{٢٧}.

ثانياً - الأفعال المختلف فيها منها من الباب السادس:

عند تتبع الأفعال التي نسبت للباب السادس تجد أن الاختلاف في هذه الأفعال له سببان:

- الاختلاف اللهجي، بمعنى أن بعض العرب تستعمل الفعل على بناء الباب السادس، وغيرهم يستعملونه على بناء باب آخر.
- الاختلاف الروائي، بمعنى اختلاف الرواة في ضبط الفعل، فروي عن بعضهم بضبط الباب السادس، وروي عن آخرين بضبط باب آخر.

ويلاحظ أن أغلب المعجميين قد عدوا أفعاله مخالفة للقياس، أو شاذ، أو نادرة، ومنهم أخرجوه من الأبواب قال الفارابي: "والمكسور العين في الماضي والمستقبل ليس من الأبواب لقلته، ولأنه لا يجوز فيه شيء إلا وقد تجوز فيه لغة أخرى"^{٢٨}، ومن هذه الأفعال:

١ - الفعل (وَرِي يَرِي):

قال ابن فارس: "وَيُقَالُ وَرَى الزُّنْدُ يَرِي وَرِيًّا، وَوَرَاهُ، خَرَجَتْ نَارُهُ. وَحَكَى بَعْضُهُمْ وَرِي يَرِي، مِثْلَ وَلِي يَلِي"^{٢٩}، فكلمة (يقال)، وعبرة (وحكى بعضهم) دلتا على وجود لغتين مختلفتين للفعل (وري).

وقد ثبتت الزمخشري تلك الروايتين في معجمه: "وَوَرَى الزند يَرِي وَوَرِي يَرِي، نحو: وَلِي يَلِي"^{٣٠}. وجاء في اللسان: "قَالَ، وَقَدْ رُوِيَ: لَمْ يُورَأْ بِهَا. قَالَ: وَرَيْتُهُ وَأَوْرَأْتُهُ إِذَا أَعْلَمْتُهُ، وَأَصْلُهُ مِنْ وَرَى الزُّنْدُ إِذَا ظَهَرَتْ نَارُهُ"^{٣١} وجاء فيه أيضاً: "وَيُقَالُ: وَرِي الْمُخْ يَرِي إِذَا اكْتَنَزَ وَنَاقَةً وَارِيَةً أَيْ سَمِينَةً" وَوَرَبَتِ النَّارُ تَرِي وَرِيًّا وَرِيَةً حَسَنَةً، وَوَرَى الزُّنْدُ يَرِي، وَوَرِي يَرِي وَيُورَى وَرِيًّا وَوَرِيًّا وَرِيَةً، وَهُوَ وَارٍ وَوَرِيٌّ: انْقَدَ"^{٣٢}.

ويلاحظ من النصوص أن هذا الفعل مستعمل بالمعنى نفسه بعدة أبنية:

أ - وَرَى يَرِي / الباب الثاني، مثل: وَعَى يَعِي.

ب - وَرِي يُورَى / الباب الرابع، مثل: رَضِيَ يَرْضَى.

ج- وَرِيَ يَرِي/ الباب السادس، مثل: وَلِي يَلِي.

٢- الفعل {وَرَعَ يَرَعُ}:

جاء في اللسان: "الْوَرَعُ: التَّحَرُّجُ. تَوَرَّعَ عَنْ كَذَا أَيَّ تَحَرَّجَ. وَالْوَرَعُ، بِكَسْرِ الرَّاءِ: الرَّجُلُ النَّقِيُّ الْمُتَحَرِّجُ، وَهُوَ وَرِعٌ بَيْنَ الْوَرَعِ، وَقَدْ وَرِعَ مِنْ ذَلِكَ يَرِعُ وَيَوْرَعُ؛ الْأَخِيرَةُ عَنِ اللَّخْيَانِي، رِعَةً وَوَرَعًا وَوَرَعًا وَرُعًا؛ حَكَاهَا سِيبَوَيْهٍ، وَوَرِعٌ وَرُوعًا وَوَرَاعَةً وَتَوَرَّعٌ"^{٣٣}.

قال الزَّيْدِي: "وَرَعَ الرَّجُلُ، كَوَرِثَ هَذِهِ هِيَ اللَّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الَّتِي اقْتَصَرَ عَلَيْهَا الْجَمَاهِيرُ، وَاعْتَمَدَهَا الشَّيْخُ ابْنُ مَالِكٍ وَغَيْرُهُ، وَأَقْرَبُهُ شُرَاخُهُ فِي التَّسْهِيلِ، وَمَشَى عَلَيْهِ ابْنُهُ فِي شَرْحِ اللَّامِيَّةِ، وَوَجَلَّ، وَهَذِهِ عَنِ اللَّخْيَانِي وَوَضَعَ وَهَذِهِ عَنْ سِيبَوَيْهٍ، وَحَكَاهَا عَنِ الْعَرَبِ عَلَى الْقِيَاسِ، فَهُوَ مِمَّا جَاءَ بِالْوَجْهِينَ، وَهُوَ مُسْتَدْرَكٌ عَلَى ابْنِ مَالِكٍ، وَكَرَّمُ يَرِعُ وَيَوْرَعُ وَيَوْرَعُ وَرَاعَةً وَوَرَعًا بِالْفَتْحِ وَيَحْرِكُ، وَوَرُوعًا بِالْفَتْحِ وَيُضَمُّ، أَيَّ: تَحَرَّجَ، وَتَوَقَّى عَنِ الْمَحَارِمِ، وَأَصْلُ"^{٣٤}

ويبدو أن الفيومي قد بنى تبويبه للفعل على ما ذكره الجمهور بأن ورع من الباب السادس: " وَرَعَ عَنْ الْمَحَارِمِ يَرِعُ بِكَسْرَتَيْنِ وَرَعًا يَفْتَحَتَيْنِ وَرِعَةً مِثْلُ عِدَّةٍ فَهُوَ وَرِعٌ أَيَّ كَثِيرُ الْوَرَعِ وَوَرَعْتُهُ عَنْ الْأَمْرِ تَوَرَّعًا كَفَفْتُهُ فَتَوَرَّعٌ"^{٣٥}.

من ما سبق يتجلى أن الفعل قد استعمل بالمعنى نفسه من بابين:

الباب الرابع: وَرِعَ يَوْرَعُ، وهي رواية اللحياني

الباب السادس: وَرِعَ يَرِعُ.

فثمة اختلاف في عدِّ هذا الفعل من أفعال الباب السادس.

٣- الفعل وَقَفَ يَقِفُ

الفعل (وقف) من الأفعال المختلف في نسبتها للباب السادس، فالجوهري يضبطه على الباب الثاني فتح كسر، قال "ويقال وَقَفَتِ الدَّابَّةُ تَقِفُ وَقُوفًا، وَوَقَفْتُهَا أَنَا وَقَفًا، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى. وَوَقَفْتُهُ عَلَى ذَنْبِهِ، أَيَّ أَطْلَعْتُهُ عَلَيْهِ".

وتبعه فخر الدين الرازي بضبطه على الباب الثاني، قال: " (وَوَقَفَتِ الدَّابَّةُ تَقِفُ (وُقُوفًا) وَ (وَقَفَهَا) غَيْرُهَا مِنْ بَابٍ وَعَدٌ"^{٣٦}

أما الزَّيْدِي فقد عدَّه من الأفعال الثمانية التي تأتي على الباب السادس: " وَرِثَ أَبَاهُ، وَوَرِثَ الشَّيْءَ (مِنْهُ، بِكَسْرِ الرَّاءِ) قَالَ شَيْخُنَا: احْتَاجَ إِلَى ضَبْطِهِ بِلِسَانِ الْقَلَمِ دُونَ وَرْنٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ مُوَازِينَةِ الْمَشْهُورَةِ، وَهُوَ أَحَدُ الْأَفْعَالِ الْوَارِدَةِ بِالْكَسْرِ فِي مَاضِيهَا وَمُضَارِعِهَا، وَهِيَ ثَمَانِيَّةٌ: وَرِثَ وَوَلِيَ وَوَرِمَ وَوَرِعَ وَوَقَفَ وَوَقِفَ وَوَقَّحَ وَوَقَّحَ

وَوَرِي الْمُخْ، لَا تَاسَعُ لَهَا، عَلَى مَا حَقَّقَهُ الشَّيْخُ ابْنُ مَالِكٍ، وَغَيْرُهُ، وَإِلَّا فَإِنَّ الْقِيَاسَ فِي مَكْسُورِ الْمَاضِي أَنْ يَكُونَ مُضَارِعُهُ بِالْفَتْحِ، كَفَرَحٍ^{٣٧}.

٤- الفعل وَمَقَّ يَمَقُّ:

لم أجد من المعجمات من عدَّ هذا الفعل من غير الباب السادس إلا ما ذكره ابن دريد في معجمه جمهرة اللغة: " وَرَجُلٌ وَامِقٌ وَمَقَّ يَمَقُّ مَقَّةً، مَثَلُ وَصَلٍ يَصِلُ صِلَةً، وَالْمَفْعُولُ مَوْمُوقٌ، إِذَا كَانَ مُحِبُّوياً. وَالْمَقَّةُ اسْمٌ مِنْ وَمَقَّ يَمَقُّ مَقَّةً^{٣٨}.

أما ما ورد في المعجمات الأخرى، فهو تبويبه على الباب السادس، قال القالي: "قال أبو علي، قال أبو حاتم: تقول العرب: ومق يَمَقُّ مَقَّةً بفتح الواو وكسر الميم في الماضي وكسر الميم أيضاً في المستقبل والمصدر"^{٣٩}، وتبعه الأزهري: "ومق: قَالَ اللَّيْثُ: يُقَالُ: وَمَقَّتْ فَلَانَا أَمَقُّهُ وَأَنَا وَامِقٌ، وَهُوَ مَوْمُوقٌ...أَبُو عبيد عَنْ أَبِي عَمْرٍو: فِي بَابِ فَعِلَ يَفْعِلُ، وَمِقٌ يَمِقُ، وَوَتِقٌ يَتِقُ. وَالتَّوَمُّقُ: التَّوَدُّدُ"^{٤٠}.

وقد وصفه الجوهري بالنادر: "المَقَّةُ: المحبة، والهَاءُ عوض من الواو. وقد ومقه يَمَقُّهُ بالكسر. فيهما، أي أَحَبَّهُ، فهو وَامِقٌ". جاء في اللسان: "وَمَقَّهُ يَمَقُّهُ، نَادِرٌ، مَقَّةً وَمَقّاً: أَحَبَّهُ. أَبُو عَمْرٍو فِي بَابِ فَعِلَ يَفْعِلُ: وَمِقٌ يَمِقُ وَوَتِقٌ يَتِقُ. وَالتَّوَمُّقُ: التَّوَدُّدُ، وَالمَقَّةُ: الْمَحَبَّةُ، وَالهَاءُ عِوَضٌ مِنَ الْوَاوِ، وَقَدْ وَمَقَّهُ يَمَقُّهُ، بِالْكَسْرِ فِيهِمَا، أَيِ أَحَبَّهُ، فَهُوَ وَامِقٌ"^{٤١}.

ولم يختلف الفيومي عن ما سبقوه، في عده من الباب السادس وقد وصفه بالشاذ: "وَشَذُّ مِنَ الْمُعْتَلِّ أَيْضًا أَفْعَالٌ خُذِفَتْ فَأَءِثَّهَا فَجَاءَتْ بِالْكَسْرِ وَهِيَ وَمِقٌ يَمِقُ وَوَتِقٌ يَتِقُ وَوَهْنٌ يَهْنُ أَيِ ضَعْفٌ فِي لُغَةٍ وَوَتِقٌ يَتِقُ وَوَرِعٌ يَرِغُ وَوَرِمٌ يَرُمُ وَوَرِثٌ يَرِثُ وَوَرِي الرَّنْدُ يَرِي فِي لُغَةٍ وَوَلِي"^{٤٢}.

* أقوال المعجميين في الباب السادس:

يرى الجوهري أن كل فعل مكسور العين في الماضي يجب أن يكون مفتوح العين في المضارع؛ فإن جاء بالكسر في المضارع فهو شاذ نادر^{٤٣}، وقد جاءت أربعة أفعال صحيحة بالكسر في الماضي والمضارع، وقد ارجع ذلك لوردها عن العرب بلغتين، قال الجوهري: "اليأس: القنوط. وقد يئس من الشيء يئأس. وفيه لغة أخرى: يئس يئس بالكسر فيهما، وهو شاذ... وقال الاصمعي: يقال: يئس يئس، وحسب يحسب، ونعم ينعم، بالكسر فيهن. وقال أبو زيد: عليا مضر: يحسب وينعم ويئس بالكسر، وسفلاها بالفتح. وقال سيبويه: وهذا عند أصحابنا إنما يجيء على لغتين: يعنى يئس يئس ويئس يئس لغتان، ثم يركب منهما لغة. وأما ومق يَمِقُ، ووفق يَفِقُ، وورم يَرِمُ، وولى يَلِي، ووثق يَتِقُ، وورث يَرِثُ، فلا يجوز فيهن إلا الكسر لغة واحدة"^{٤٤}. وبناء على ما حدده الجوهري من اللغات فإن الأفعال الأربعة: هي: (حَسِبَ يَحْسِبُ). و (يئس يئس)، و (يئس يئس)، (نعم ينعم). بالكسر على لغة عليا مضر.

ومجيء هذه الأفعال الأربعة بالكسر ليس لغة العرب كلهم، فبعض العرب تستعملها على الأصل وقد نسبها لقبائل سفلى مضر، وهو الباب الرابع، فتقول: (حَسِبَ يَحْسَبُ)، و(بَيَّسَ يَبَّاسُ)، (يَبَّاسُ يَبَّاسُ)، و(نَعِمَ يَنْعَمُ)^{٤٥}.

فالفتح والكسر ههنا راجع الى اختلاف اللهجات، او اللغات، وعزز ذلك بما نقله سيبويه عن البصريين من أن هذا الأمر راجع على تداخل اللغات، وبيان ذلك:

أ- أن بعض العرب تستعمل الفعل على بناء الباب الثاني: (يَأْسَ يَيْئُسُ)، مثل: (ضَرَبَ يَضْرِبُ).

ب- وبعض العرب تستعمل الفعل من الباب الرابع: (يئس يئأس)، مثل: (سَمِعَ يَسْمَعُ).

فأخذ قوم الماضي من الباب الرابع، والمضارع من الباب الثاني، فصار الفعل بالكسر في الماضي والمضارع: (يُنَسِّسُ يَنْسِ).

وثمة أفعال لا يجوز فيها إلا الكسر على رأي الجوهري هي: وَمَقَّ يَمُقُّ، وَفَقَّ يَفُقُّ، وَرَمَّ يَرُمُّ، وِيرَى الجوهري أَنَّ من المعتل أفعلاً جاءت بالكسر في الماضي والمضارع، ذكر منها: وَمَقَّ يَمُقُّ، وَفَقَّ يَفُقُّ، وَثَقَّ يَثُقُّ، وَرَعَّ يَرِغُّ، وَرَمَّ يَرُمُّ، وَرِثَّ يَرِثُّ، وَرِيَّ يَرِيَّ، وَلِيَّ يَلِيَّ. وَلِيَّ يَلِيَّ، وَثَقَّ يَثُقُّ، وَرِثَّ يَرِثُّ، وقد تقدّم بيان أن الفعل (ورى يرى) قد اختلف فيه.

ثم جاء ابن سيده بعد الجوهرى فذكر أفعالا أخرى، هي:

وَعَرَّ يَغُرُّ، وَجَرَ جِرُّ، مع استعمال (يُوعَرُّ)، (ويُوعَرُّ) أكثر، ونقل عن أبي علي الفارسي فعلا ثالثا، هو (وَهَنَ يَهْنُ) بالاستناد إلى قراءة ذكرها.

وبين ابن سيده أنَّ الباب السادس أكثر في المعتل من الصحيح؛ لأنهم كرهوا الجمع بين الواو التي هي أول أحرف الفعل المعتل، وياء المضارعة، مثلاً: (وَلَي يُولِي)، فحملوا المضارع على باب تسقط فيه الواو وهو الباب الثاني، مثل: (وَعَدَ يَعِدُ)، والأصل في المضارع: (يُوعِدُ).^{٤٦}

قال ابن سيده: "وَقَالُوا وَرِمَ يَرِمُ وَيَرَعُ وَرَعًا وَوَرَمًا وَيَوْرَعُ لُغَةً وَوَعَرَ صدره يَغُرُّ وَيُجِرُّ وَيَجِرُّ وَوَعَرًا وَيُوَعِّرُ وَيُوَحِّرُ أَكْثَرُ وَلِيَّ يَلِي وَيُوثِقُ يَثِقُ وَمِمَّ يَمِقُ وَيُورِثُ يَرِثُ وَيُوفِقُ يَفِيقُ وَيُورِي الرِّثْدَ يَرِي، قَالَ الْفَارِسِيُّ: وَقَدْ قَرِئَ فَمَا وَهِنُوا والمستقبلُ يَهِنُ فَهُوَ من هَذَا البابِ إِذْ لم نَسْمَعْ يَوْهَنَ فَمَا قَوْلُهُمْ: إِذَا عَزَّ أَخُوكَ فَهِنُ. فَهُوَ من هَانٍ يَهِينُ يُقَالُ هَانَ الرَّجُلُ يَهِينُ مِثْلُ لَانَ يَلِينُ يَرُوهُ عَنِ الرَّجَاجِ وَلَا يَكُونُ من وَهْنٍ يَهِنُ لِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ ضَعْفٌ وَضِدُّهُ الْقُوَّةُ وَلَيْسَ ضِدُّ اللَّيْنِ الْقُوَّةُ إِنَّمَا ضِدُّهُ الصَّلَابَةُ فَكَذَلِكَ عَزَّ اشْتَدَّ وَصَلَبَ وَلَوْ كَانَ عَزَّ قَوِيٍّ وَكَانَ فِي الْكَلَامِ مُوْجُودًا لَقُلْنَا إِنَّ هُنَّ من وَهْنٍ يَهِنُ فَهَذَا نَقْلٌ أَبِي عَلِيٍّ، وَقَدْ حَكَى أَبُو عبيد: وَهْنَتْ فِي أَمْرِكَ وَهْنَتْ وَقَدْ كَثُرَ فِي الْمَعْتَلِّ من هَذَا الْبَابِ فَعَلَ يَفْعَلُ عَلَى قَلْتِهِ فِي الصَّحِيحِ" ٤٧ .

ثم ذكر سبب مجيء الفعل المثال من الباب السادس؛ بأنهم كرهوا الجمع بين الواو التي هي أول الفعل المعتل، وياء المضارعة، فحملوا المضارع على باب تسقط فيه الواو، وهو الباب الثاني، مثل: (وَعَدَ - يَعِدُ)، والأصل في المضارع: (يُوعِدُ) "والسبب في ذلك كراهتهم الجمع بين واو وياء لو قالوا وَلِي يُولِي وَوِثَّ يُوِثَّ وَوِثَّقَ يُوِثِّقُ فَحَمَلُوهُ عَلَى بِنَاءِ تَسْقُطُ فِيهِ الْوَاوُ وَمَا كَانَ مِنَ الْيَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَسْقُطُ مِنْهُ الْيَاءُ لَوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ كَقَوْلِهِمْ يَيْسَ يَيْسُ، وَيَيْسَ يَيْسُ وَيَيْسَ يَيْسُ وَيَيْسَ يَيْسُ، وَيَمَنَ يَمَنُ مِنَ الْيَمَنِ لِأَنَّ الْيَاءَ أَخْفُ مِنَ الْوَاوِ لِأَنَّهُمْ يَفْرُونَ مِنَ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ وَلَا يَفْرُونَ مِنَ الْيَاءِ إِلَى الْوَاوِ فَلَمَّا كَانَتْ الْيَاءُ أَخْفَ سَلَمُوهُ إِذَا كَانَتْ فَأَنَّ الْفِعْلَ وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَجْرِي الْيَاءَ مُجْرَى الْوَاوِ وَهُوَ قَلِيلٌ فَيَقُولُ: يَيْسَ يَيْسُ وَالْأَصْلُ يَيْسُ فَتَسْقُطُ الْيَاءُ الثَّانِيَةُ لَوُقُوعِهَا بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ كَسْقُوطِ الْوَاوِ فِي يَعِدُ وَيَزُنُ^{٤٨}.

وذكر ابن القطّاع أن الفعل (وري يري) من الأفعال التي اختلف فيها؛ حين يكون مسنداً إلى (الزند)، فهو جائز من الباب الثاني ومن الباب السادس، أمّا إذا كان مسنداً إلى (المخ)، فليس له إلا استعمال واحد وهو بناء الباب السادس، بكسر العين في الماضي والمضارع.

وقد زاد ابن القطّاع^{٤٩} أفعالاً لم يذكرها الجوهري ولا ابن سيده في نصيهما السابقين، وهي:

- وَلَغَ يَلِغُ، والأجود: وَلِغَغَ يُولِغُ، - وَزَعَ يَزِغُ، والأجود: وَزِغَ يَزِغُ، - وَلَعَ يَلِغُ، ويستعمل على بناء الباب الرابع: وَلِغَغَ يُولِغُ.

- وَبَقَ يَبِيقُ، ويستعمل: وَبَقَ يَبِيقُ، وَبَقَ يَبِيقُ.

- وَصَبَ يَصِيبُ، ويستعمل: وَصَبَ يَوْصِبُ وَوَصَبَ يَوْصِبُ.

- وَلِهَ يَلِهُ، والمستعمل: يُولَهُ.

- وَوَهَلَ يَهْلُ، والمستعمل: يُوَهِّلُ.

- طَاحَ يَطِيحُ، وأصله: (طَاحَ يَطِيحُ).

- تَاهَ يَتِيهِ، وأصله: (تَاهَ يَتِيهِ).

- ضَلَلْتُ أَضِلُّ، والمستعمل: ضَلَلْتُ أَضِلُّ، وَضَلَلْتُ أَضِلُّ.

قال ابن القطّاع: "وجاءت أفعال معتلة على فَعَلَ يَفْعُلُ وهي وَرَمَ يَرِمُ وَوَلِيَ يَلِي وَوَرِثَ يَرِثُ وَوِثَّقَ يُوِثِّقُ وَوَمَقَ يَمِيقُ وَوَرِغَ يَرِغُ وَوَفَّقَ أَمْرَهُ يَفِيقُ وَوَرِيَ الزَّئِدَ يَرِي لم يأت غيرها... ذكر ثمانية أفعال سبعة لا خلاف فيها وواحداً فيه خلاف وهو وَرِيَ الزَّئِدَ فَإِنَّهُ يَقَالُ فِيهِ: وَرِيَ وَوَرِيَ، وبقي عليه فعل لا خلاف فيه وهو وَرِيَ الْمُخُ يَرِي إذا اكنز بالكسر لا غير. واثنان عشر فعلاً باختلاف فيها وهي: وَلَغَ يَلِغُ وَوَزَعَ يَزِغُ عن أبي زيد والأجود وَلَغَ يُولِغُ وَوَزَعَ يَزِغُ، وقد جاء وَلَعَ يَلِغُ وَوَلَعَ يُولِغُ وَوَعَرَ يَوَعِرُ وَوَجَرَ يَجِرُ عن أبي زيد أيضاً، والأجود يَوَعِرُ وَيَوَجِرُ وَوَهَنَ يَهِنُ وَوَحَى ابْنُ دَرِيدٍ وَهَنَ يَوْهِنُ وَوَبَقَ يَبِيقُ، وقالوا فيه وَبَقَ يَبِيقُ

وَوَيْقُ يَوْبَقْ، وَ وَصَبَ الرَّجُلُ فِي مَالِهِ وَعَلَى مَالِهِ يَصْبُ؛ إِذَا أَحْسَنَ الْقِيَامَ عَلَيْهِ وَيُقَالُ: وَصَبَ يَوْصَبُ وَوَصَبَ يَصِيبُ وَوَلَهُ يَلْهُ وَوَهَلَ يَهْلُ^{٥٠}.

وهذا التفريق المعنوي لم يذكره من سبقه بهذه الدقة، قال الفارابي فيه: "وَرَى الرَّزْدُ: إِذَا حَرَجَتْ نَارُهُ وَرِيًّا. وَوَرَى الْقَيْحُ جَوْفَهُ، أَي: أَكَلَهُ، وفي الحديث: "حَتَّى يَرِيهِ"^{٥١}، وفي موضع آخر قال: "وَرَى الرَّزْدُ: لُغَةٌ فِي وَرَى"^{٥٢}، فهنا بين جواز الفتح والكسر في الماضي من (وري)، ولم يذكر وجوب الكسر على نحو ما بينه ابن القطّاع.

وقد بين ابن القطّاع المستعمل من هذه الأفعال قائلا: "والمستعمل يُولُهُ ويوهل، وطاح يطيح وتاه يتيه عن الخليل، وهي فَعَلٌ يَقَعْلُ كحَسِبَ يحسب ويُلَغُ، وحكى أبو زيد يُولُغُ وحكى غيره وَلَغَ يُلَغُ. وإنما حذف الواو من يُلَغُ ويدع وأشباهاها، وقد وقعت بين ياء وفتحة؛ لأن الأصل عند الخليل يُولُغُ ويودع، فحذف الواو لذلك، ثم فتح المضارع لأن فيهن حرفا من حروف الحلق وحكى سيبويه وَرَعَ الرجل يَوْرَعُ، وجاء في المضاعف ضَلَلْتُ أَضِلُّ والمستعمل ضَلَلْتُ أَضِلُّ وَضَلَلْتُ أَضِلُّ"^{٥٣}.

ويرى الفيومي أن الأفعال التي تكون مكسورة العين بالماضي، تكون مفتوحة العين بالمضارع على القياس، وما خالف ذلك عدّه شاذّا فقال: "وَإِنْ كَانَ عَلَى فَعَلٍ بِالْكَسْرِ، فَالْمُضَارِعُ بِالْفَتْحِ نَحْوُ يَعْلُمُ وَيَشْرِبُ، وَشَدَّ مِنْ ذَلِكَ أَفْعَالٌ، فَجَاءَتْ بِالْفَتْحِ عَلَى الْقِيَّاسِ، وَبِالْكَسْرِ شُدُوذًا، وَهِيَ: يَحْسِبُ وَ يَنْبِسُ وَ يَنْبُسُ وَ يَنْعِمُ وَ شَدَّ أَيْضًا أَفْعَالٌ مُعْتَلَّةٌ سَلِمَتْ مِنَ الْحَذْفِ، فَجَاءَتْ بِالْوَجْهِينِ الْفَتْحُ عَلَى الْقِيَّاسِ، وَالْكَسْرُ فِي لُغَةٍ عَقِيلٍ، وَهِيَ: يَوْعِرُ صَدْرَهُ إِذَا امْتَلَأَ غَيْظًا وَ وَلَهُ يُولُهُ، وَ يُولُهُ، وَ وَلَغَ يُولُغُ، وَيُولُغُ، وَ وَجَلَّ يَوْجَلُّ، وَيَوْجَلُّ، وَ وَهَلَ يَوْهَلُ، وَيَوْهَلُ وَ شَدَّ مِنَ الْمُعْتَلِّ أَيْضًا أَفْعَالٌ حُذِفَتْ فَأَتْتَاهَا، فَجَاءَتْ بِالْكَسْرِ وَهِيَ: وَمَقَّ يَمِقُّ وَوَفَّقَ أَمْرُهُ يَفِيقُ وَوَهَنَ يَهْنُ أَيُّ ضَعُفَ فِي لُغَةٍ وَوَثِقَ يَثِيقُ وَوَرَعَ يَرِغُ وَوَرِمَ يَرِمُ وَوَرِثَ يَرِثُ وَوَرَى الرَّزْدُ يَرِي فِي لُغَةٍ، وَوَلِيَّ يَلِي وَوَعِمَ يَعِمُ بِمَعْنَى نَعِمَ وَوَرِيَ الْمُخَ يَرِي إِذَا اكْتَنَزَ"^{٥٤}.

فقد ذكر الفيومي ما ذكره من سبقه من المعجميين، لكنه زاد فعلين، هما:

أ- وَجَلَّ يَوْجَلُّ، والمستعمل: يَوْجَلُّ.

ب- وَعِمَ يَعِمُ، بِمَعْنَى نَعِمَ.

* أقوال الصرفيين في الباب السادس:

كتاب سيبويه هو أقدم الكتب التي وصلت إلينا، من التي اشتملت على كلام على أفعال الباب السادس، فذكر سيبويه في الجانب الصرفي من كتابه بعض هذه الأفعال، وبين أن اللغة الأكثر والأجود فيها هي على بناء الباب الرابع بفتح عين المضارع، وبين أن إرادة حذف الواو هو أهم أسباب تحويل هذه

الأفعال المعتلة بالواو في أوائلها إلى بناء الباب الثاني، للتخلص من اجتماع الواو وباء المضارعة، كما في (يعد).

قال سيبويه: "وقالوا: وَرِمَ يَرِمُ و وَرَعَ يَرَعُ وَرَعًا وَوَرَمًا، وَيُورَعُ لغة، ووَعِرَ صدره يَغِرُ، و وَجَرَ يَجِرُ وَجَرًا ووَعَرًا، ووَجِدَ يَجِدُ وَجْدًا، وَيُوعَرُ وَيُوحَرُ أكثر وأجود، يقال يُوعَرُ وَيُوحَرُ ولا يقال يُورَم، وولى يلي، أصلُ هذا يَفْعَلُ، فلما كانت الواو في يَفْعَلُ لازمة وتستقل صرفوه من باب فَعَلَ يَفْعَلُ إلى باب يلزمه الحذف، فشركت هذه الحروف وعدّ، كما شركت حَسِبَ يَحْسِبُ وأخواتها صَرَبَ يَضْرِبُ وجَلَسَ يَجْلِسُ. فلما كان هذا في غير المعتل كان في المعتل أقوى. وأما ما كان من الباء فإنه لا يحذف منه، وذلك قولك، يَنْسُ يَنْسُ، وَيَسَرُ يَسُرُ، وَيَمَنُ يَمُنُ؛ وذلك أن الباء أخف عليهم؛ ولأنهم قد يَفْرُونَ من استئثار الواو ومع الباء إلى الباء في غير هذا الموضع، ولا يَفْرُونَ من الباء إلى الواو فيه؛ وهي أخف. وسترى ذلك إن شاء الله. فلما كان أخف عليهم سَلَمُوهُ. وزعموا أن بعض العرب يقول: يَنْسُ يَنْسُ فاعلم؛ فحذفوا الباء من يفعل لاستئثار الباءات ههنا مع الكسرات، فحذف كما حذف الواو. فهذه في القلة كَيْجُدُ"^{٥٥}، وتحدث ابن جني عن هذه الفعال وزاد الفعل (وغم) بحرف الغين، وبيّن أن حذف الواو إنما وجب لوقوعها بين ياء وكسرة، واستدل بمجيء بعض الأفعال الصحيحة على الباب السادس، على الرغم من أن الأصل فيها هو الباب الرابع، فاستعمالها على الباب السادس لغة للتوسع، وهو في ذلك يردّ على الفراء الذي أرجع سبب الحذف إلى كون الفعل متعديا، وأن الحذف إنما يكون في الفعل المتعدي وحده.

قال ابن جني: "وقد جاء مما فاءه واو على "فعل يفعل" قولهم: وثق يثق، وومق يمي، وورم يرم، وورث يرث، ووله يله، ووفق يفيق، ووحر صدره يجر ويؤخر جميعا، و"وغر يغر ويوغر" أيضا، و"وغم يغم ويوغم" أيضا، و"وريت النار تَري" والفتح في "ورت" أكثر"^{٥٦}

وقد خالف ابن جني الفراء في سبب حذف الواو من الفعل المثال بالواو، فالأخير يرى ان سبب حذف فاء الفعل (الواو) من الفعل المضارع إلى كون الفعل متعديا، وأن الحذف إنما يكون في الفعل المتعدي وحده، لأنه ذكر أفعالا غير متعدية، والواو تحذف أيضا من مضارعها، وأرجع حذف الواو الواجب الى وقوعها بين ياء وكسرة، وذلك بقوله: "وثق يثق، وورم يرم، ووله يله" وما أشبه ذلك مما لا يتعدى دلالة على صحة ما نذهب إليه في أن حذف الواو إنما وجب لوقوعها بين ياء وكسرة، لا لما يذهب إليه الفراء، من أنها إنما تحذف من الفعل المتعدي وحده نحو: وعد يعد"^{٥٧}.

ثم علل ابن جني بسبب حذف الواو من المضارع يطاء، ويسع، بقوله: "فأما قولهم: يطاء، ويسع، فإنما حذف الواو؛ لأن أصل حركة السين والطاء الكسر، وإنما الفتحة عارضة لأجل حرف الحلق. ويدل على ذلك أيضا أن أصل حركة العين الكسر دون الفتح، ظهور الكسرة، بحيث لا حرف حلق، نحو: "ولي يلي، و رِمَ يَرِمُ". وكأنه إنما جاءت مما فاءه واو، حروف صالحة على "فعل يفعل" لتحذف الواو هربا

من استئقّالهم لها؛ لأنهم لم يكونوا ليصلوا إلى حذفها، وبعدها فتحةً من أصل البناء، فجاءوا بها على "فَعَل" يَفْعَلُ" لتحذف الواو، كما قال الآخرون: "يَجْلُ، وَيَجْلُ" هرباً من الواو، وهذا كله يدل على ثقل الواو^{٥٨}.

و قد أجزم ابن جني على هذا التعليل بما يعززه من لغات العرب بقوله: "ويؤكد ذلك شيء آخر، وهو أن جميع ما في كلامهم من "فَعَل يَفْعَل" في الصحيح، فيه لغتان: يَفْعَل وهو الأصل، و"يَفْعَل" أيضاً، نحو قولهم: "حَسِبَ يَحْسَبُ وَيَحْسَبُ، وَنِعَمَ يَنْعَمُ وَيَنْعَمُ، وَيَبْسُ يَبْسُ وَيَبْسُ، وَيُسُّ يَأْسُ وَيُسُّ". فهذا كله فيه لغتان: إحداهما الأصل وهي الفتح، والأخرى لضرب من الاتساع وهي الكسر. فاقتصارهم بما كانت فاؤه واو، في أكثر ما ذكرنا على "فَعَل يَفْعَل" دلالة على أنهم معنيون بالكسرة، وإنما عنوا بها لتحذف الواو. ألا ترى أن الياء أخت الواو، وقد أجازوا في مضارع "يَبْسُ وَيُسُّ" الفتح والكسر جميعاً. ولم نرهم فعلوا ذلك في يرم ويرث)، بل ألزموه الكسر حفاظاً على الكسرة التي عنها يجب حذف الواو المستقلة"^{٥٩}

ولم يزد ابن عصفور على من تقدّمه؛ إلا أنه ذكر فعلين يرى أنهما لا يبدوان في الظاهر من أفعال الباب السادس، هما: وَطِئَ يَطَأُ، وَسِعَ يَسْعُ.

فالظاهر أنهما من أفعال الباب الرابع، لكن ابن عصفور يحاول أن يثبت أنهما في الأصل بكسر عين المضارع، وأن الفتح عارض لوجود حرف الحلق، مستدلاً بحذف الواو.

قال ابن عصفور: "وَشَدَّ من "فَعَل" شيء، فجاء مضارعه على "يَفْعَل" بكسر العين، نحو: نَعِمَ يَنْعَمُ وَحَسِبَ يَحْسَبُ وَوَمَقَ يَمَقُّ وَوَرِثَ يَرِثُ وَوَلِيَ يَلِي وَوَرِعَ يَرِغُ وَوَعِمَ يِعِمُّ وَوَعِمَ يَغِمُّ وَوَجَرَ يَجِرُّ وَوَعَزَ يَغِرُّ وَوَثَّقَ يَثِقُ وَوَفَّقَ يَفِقُّ وَوَرِيَ الزُّنْدَ يَرِي وَوَطِئَ يَطَأُ وَوَسِعَ يَسْعُ. والدليل على أن "يَطَأُ وَيَسْعُ" في الأصل إنما هو "يُوطِئُ وَيُوسِعُ"، ثم فُتِحَت العين؛ لكون اللام حرفَ حلقٍ حَذَفُ الواو منهما. ولم يُعْتَدَّ بالفتحة؛ لكونها عارضةً. ولو كانت أصليةً لم تُحذف الواو، كما لم تُحذف من: يَوَجَلُّ وَيَوَحُلُ"^{٦٠}.

ولم يختلف ابن مالك - عند شرحه لكتابه التسهيل - عما سبقه بعد هذا الباب مخالفاً للقياس، فقال: "ما كان من الأفعال الثلاثية على فعل بكسر العين فقياس مضارعه أن يجيء على يَفْعَل بفتح العين، لازماً كان كسلاً، أو متعدداً كعلم. وما كسرت عين مضارعه فمقصود على السماع، وهو على ضربين: أحدهما: متعين فيه الكسر، وهو ثمانية أفعال أولها وَمَقُّ، وآخرها وَرِي المخ. والآخر مروي فيه الفتح والكسر، ففتحته على القياس، وكسره شاذ وهو تسعة أفعال، أولها حسب، وآخرها وهل، والمشهور في فعل الضلال ضللت تضل، وروي عن بعض العرب: ضللت تضل بالكسر في الماضي والمضارع، ومقتضى القياس أن يقال: ضللت تضل، لكن استغنى بمضارع مفتوح العين عن مضارع المكسورها...، ويقال: وزى الزند ووري إذا أخرج ناره، ولم يقل في المضارع إلا يري بالكسر استغناء

بمضارع ورى بالفتح، ويقال أيضاً: فضل الشيء وفضل، ولم يقل في المضارع إلا يفضل بالضم، استغناء بمضارع فضل بالفتح^{٦١}.

وأكد الرضي الأسترباذي ما ذكره من تقدمه من العلماء، ولكنه زاد الفعل (وهم - أ هم)، وزاد الفعل (أن - يئين) من الأوان، وكان أصله (أون).

قال الرضي: "اعلم أن القياس في مضارع فعل المكسور العين فُتَحُها، وجاءت أربعة أفعال من غير المثال الواوي، يجوز فيها الفتح والكسر، والفتح أقيس، وهي حَسِبَ يَحْسِبُ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ، وَيَيْسُ يَيْسُ، وقد جاءت أفعال من المثال الواوي لم يرد في مضارعها الفتح، وهي وَرِثَ يَرِثُ، وَوَثِقَ يَثِقُ، وَوَمِقَ يَمِيقُ، وَوَفِقَ يَفِيقُ، وَوَرِمَ يَرِمُ، وَوَلِيَ يَلِي، وجاء كلمتان رُوي في مضارعهما الفتح، وهما: وَرَى الزَّند يَرِي، وَوَبِقَ يَبِيقُ، وإنما بَنُوا هذه الأفعال على الكسر ليحصل فيها علة حذف الواو فتسقط، فتختف الكلمة، وجاء وَجَر صدره من الغضب، ووَغَر بمعناه، يَجِر وَيَغِر، وَيَوَحَر وَيَوَغَر أكثر، وجاء وَرِع يَرِع بالكسر على الأكثر، وجاء يَوَزَع، وجاء وَسِعَ يَسِعُ وَوَطِئَ يَطَأُ، والأصل الكسر بدليل حذف الواو؛ لكنهم ألزموها بعد حذف الواو فتح عين المضارع، وقالوا: جاء وَهَمْتُ أَهْمُ، والظاهر أن أَهْم مضارع وَهَمْتُ - بفتح العين - ومضارع وَهَمْتُ بالكسر، أَوْهَم بالفتح^{٦٢}.

ثم رجَّح أن الفعل أَهْم مضارع مفتوح العين (وهم) مع تجويزه أن يكون من باب التداخل، بقوله: "يجوز أن يكون وَهَمْتُ أَهْم - بكسرهما - من التداخل، وجاء أن يئين من الأوان، وطاح يطيح، وتاه يتيه، كما ذكرنا، وجاء وَلِهَ يَلِهْ، وَيَوَلِهَ أَكْثَر، قالوا: وجاء وَعِمَ يَعِمُ، بمعنى نعم يَنْعَمُ، ومنه عِمَ صَبَاحاً، وقيل: هو من انْعَمَ بحذف النون تشبيهاً بالواو، فقوله "أو كسرت إن كان مثلاً" أي: مثلاً واوياً، وليس الكسر بمطرد في كل مثال واوي أيضاً، فما كان ينبغي له هذا الإطلاق، بل ذلك محصور فيما ذكرناه^{٦٣}.

الخاتمة:

بعد النظر في أقوال المعجميين، والصرفيين، وأمثلتهم ومروياتهم في أفعال الباب السادس استشفت الباحثة ما يأتي:

١- الأصل في الأبواب أن تكون خمسة لا ستة، وأن ظهور بعض الأفعال وهي قليلة جدا بالموازنة بأفعال سائر الأبواب له أكثر من سبب.

٢- من جملة الأسباب التي أدت إلى ظهور أفعال الباب السادس، الرواية اللغوية التي لم تسلم من الاختلاف، وليس بعيدا أن تكون في بعض الأمثلة ناتجة بسبب الوهم، والسهو، من الراوي.

٣- ومن هذه الأسباب أن يكون بعض المتكلمين الذي نقل عنهم العلماء قد أخطأوا في النطق، واستمروا في الخطأ حتى ظنَّ الرواة أن هذا النطق لغة من لغات العرب شائعة عند قوم معينين. فالفعل (ومق) مثلا نسبه أغلب المعجميين الى الباب إلا ان ابن دريد اثبته من الباب الثاني (ومَق- يَمَقُّ) وربما ان ذلك راجع الى الاختلاف الروائي، أو اللهجي، أو تصحيف في النطق، أو السمع، أو الكتابة.

٤- ومن الأسباب أيضا الاختلاف اللهجي الحقيقي حين يميل بعض القبائل إلى الكسر، وتميل قبائل أخرى إلى الفتح.

٥- ومن أسباب ذلك أيضًا (تداخل اللغات)، فإن بعض هذه الأفعال تستعمل على بناء الباب الثاني عند بعض العرب، ويستعملها آخرون على بناء الباب الرابع، فتتركب من البابين لغة ثالثة هي لغة الباب السادس.

٦- وثمة سبب صوتي ذكره بعض اللغويين، وهو أن التخلص من اجتماع واو المعتل المثال، وباء المضارعة يشيع في الباب الثاني حين تكون عين الفعل مكسورة، وهذا أدَّى بالناطقين إلى كسر عين الفعل بدل من فتحها؛ ليسهل التخلص من الواو.

٧- وترجح الباحثة أن الأفصح في الأفعال الصحيحة المعدودة من الباب السادس هو الفتح، فهي في الحقيقة من أفعال الباب الرابع، ولا سيما الفعل (حَسِبَ يَحْسَبُ)، والفعل (نَبَسَ يَنْبَسُ)؛ فقد وردا في القرآن الكريم في حالتي الماضي والمضارع على وفق بناء الباب الرابع.

٨- أما الأفعال المعتلة بالواو فالأفصح استبعاد ما ورد بلغتين، واستبقاء ما لم يرد إلا على بناء السادس، كالفعل (ورث يرث)، الوارد في القرآن الكريم في حالتي الماضي والمضارع على وفق بناء الباب السادس.

٩- اقتصرت الأفعال المعتلة المثال التي جاءت على الباب السادس على خمسة أفعال، هي: (ورث يرث، ويرم يرم وثق يثق وفق يفق ولي يلي).

ثبت المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أ- أساس البلاغة، للزمخشري، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط١، ١٤١٩هـ=١٩٩٨م.
- ب- الأصول في النحو، لابن السراج، أبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السراج، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- ت- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، تحقيق مجموعة كبيرة من الأعلام، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.
- ث- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبي عبد الله، جمال الدين ت ٦٧٢هـ، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م.
- ج- الخصائص، لابن جني (أبي عثمان) ت ٣٩٢هـ، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، مصر، ط٢، ١٩٥٢.
- ح- ديوان الأدب، للفارابي، أبي اسحاق بن إبراهيم بن الحسن الفارابي (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤هـ=٢٠٠٣م.
- خ- الشافية في علمي التصريف والخط، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (ت ٦٤٦هـ)، تحقيق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠ م.
- د- شرح الفية ابن مالك، للشاطبي، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم البناء، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، الجزء الثامن، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ذ- شرح تسهيل الفوائد، لابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجباني، أبي عبد الله، جمال الدين ت: ٦٧٢هـ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ر- تمهيد شرح التسهيل المسمى (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- ز- شرح التصريف، لأبي القاسم عمر بن ثابت الثماني (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان النعيمي، مكتبة الرشد، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- س- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الاستربادي، محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٣٩٥هـ = ١٩٧٥م.
- ش- شرح المفصل، للزمخشري، لابن يعش، أبي البقاء، موفق الدين بن يعش الموصلي، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م.
- ص- عمدة الكتاب، لابي جعفر النخاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، (ت ٣٣٨هـ)، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم - الجفان والجابي، الطبعة: الأولى ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

- ض- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ط- الكتاب، لسيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.
- ظ- كتاب الأفعال، لعلي بن جعفر بن علي السعدي، أبي القاسم المعروف بابن القطّاع الصقلي (ت ٥١٥هـ)، دار المعارف العثمانية، الطبعة الأولى، ١٣٦٠هـ.
- ع- لسان العرب، لابن منظور الأفرقي، محمد بن مكرم بن علي أبي الفاضل جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت ٧١١هـ)، صادر، بيروت، ١٩٥٦م.
- غ- مجمل اللغة، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي (ت ٣٩٥هـ)، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م.
- ف- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، أبي الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هندائي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ=٢٠٠٠م.
- ق- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، التحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - دار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- ك- المخصص، لابن سيده، أبي الحسن علي بن اسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ=١٩٦٩م.
- ل- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي، ثم الحموي، أبي العباس (ت نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية، بيروت، د. ت.
- م- مقاييس اللغة، لابن فارس، أبي الحسن أحمد بن زكريا القزويني الرازي، (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.
- ن- الممتع الكبير في التصريف، لابن عصفور، أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- هـ- المنصف، لابن جني (ت ٣٩٢هـ) لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ) النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، دار إحياء التراث القديم، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م.

الرسائل الجامعية

- أ- أبواب الفعل الثلاثي بين المعجم والرأي الصرفي، دراسة صرفية لغوية من خلال لسان العرب، يحيى بن عبد الله بن حسن الشريف، إشراف أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٢٣هـ=٢٠٠٣م.

- ب- اللهجات في كتاب سيبويه أصواتا وبنية، صالحة راشد غنمي، إشراف أ.د. عبد العزيز برهان، رسالة ماجستير، المملكة العربية السعودية، جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ.

الهوامش:

- ^١ ينظر: الكتاب: ٢٨/٤، الأصول في النحو: ٢٢٦/٣، وشرح المفصل للزمخشري: ٤/٢٥٤، والشافعية: ٦٢/١، شرح الفية ابن مالك للشاطبي: ٢٧٤/٨.
- ^٢ ينظر: أبواب الفعل الثلاثي بين المعجم والرأي الصرفي: ١٢٤-١٥٨.
- ^٣ اللهجات في كتاب سيبويه أصواتا وبنية: ٢٣٢ و٣٣٨-٣٤١.
- ^٤ ينظر: الكتاب: ٣٨/٤-٣٩، شرح التصريف: ٤٣١، الممتع: ١٧٣/١-١٧٥.
- ^٥ الكتاب: ٤٠/٤.
- ^٦ ينظر: الكتاب: ٤٠/٤، وينظر: الأصول في النحو: ٢٢٦/٣.
- ^٧ عمدة الكتاب: ٤١٠، وشرح التصريف للثمانيني: ٤٣١ و٤٣٣.
- ^٨ الخصائص: ٣٧٩/١.
- ^٩ المصدر نفسه: ٣٧٩/١.
- ^{١٠} النساء: ١١.
- ^{١١} مريم: ٦.
- ^{١٢} لسان العرب: ٢٠٠/٢، مادة (ورث).
- ^{١٣} تاج العروس: مادة (ورث) ٣٧٩/٢.
- ^{١٤} العين: ٢٩٢/٨، مادة (ورم).
- ^{١٥} الصحاح: ٢٠٥/٥، مادة (ورم).
- ^{١٦} المحكم والمحيط الأعظم: ٣٣٥/١٠، مادة (ورم).
- ^{١٧} لسان العرب: ١٢/٦٣٢، مادة (ورم)، وتاج العروس: ٣٩/٣٤، مادة (ورم).
- ^{١٨} لسان العرب: ٣٧١/١٠، مادة (وثق).
- ^{١٩} مقاييس اللغة: ٨٥/٦، مادة (وثق).
- ^{٢٠} تهذيب اللغة: ٢٥٧/٩، مادة (وقف).
- ^{٢١} لسان العرب: ٣٨٢/١٠، مادة (وقف).
- ^{٢٢} المصدر نفسه: ٣٨٣/١٠، مادة (وقف).
- ^{٢٣} المصباح المنير: ٦٦٧/٢، مادة (وقف).
- ^{٢٤} تاج العروس: ٤٧٨/٢٦، مادة (وقف).
- ^{٢٥} التوبة: ١٢٣.
- ^{٢٦} ديوان الأدب: ٤١١/٣.
- ^{٢٧} تاج العروس: ٢٤١/٤٠، مادة (ولي).
- ^{٢٨} ديوان الأدب: ١٢٨/٢.
- ^{٢٩} مقاييس اللغة: ١٠٤/٦، مادة (ورى) وينظر: مجمل اللغة: ٩٢٣/١، مادة (ورى).
- ^{٣٠} أساس البلاغة: ٣٣٠/٢.
- ^{٣١} لسان العرب: ١٩٤/١، مادة (ورأ).
- ^{٣٢} المصدر نفسه: ٣٨٨/١٥، مادة (ورى)، وينظر: القاموس المحيط: ١٣٤٢، مادة (ورى).
- ^{٣٣} لسان العرب: ٣٨٨/٨، مادة (ورع).
- ^{٣٤} تاج العروس: ٣٢٠/٣٢، مادة (ورع).
- ^{٣٥} المصباح المنير: ٦٥٥/٢، مادة (ورع).
- ^{٣٦} مختار الصحاح: ٣٤٤، مادة (وقف).
- ^{٣٧} تاج العروس: مادة (ورث) ٣٧٩/٢.
- ^{٣٨} جمهرة اللغة: ٩٧٨/٢، مادة (مقه).
- ^{٣٩} البارع في اللغة: ٥١٨/١، مادة (ومق).
- ^{٤٠} تهذيب اللغة: ٢٧٣/٩، مادة (ومق).
- ^{٤١} الصحاح: ١٥٦٨/٤، مادة (ومق).

- ٤٢ المصباح المنير: ٦٨٨/٢، مادة (ومق).
- ٤٣ ينظر: الصحاح: ١١١/١، مادة (حسب)
- ٤٤ المصدر نفسه: ٩٩٢/٣، مادة (يُس).
- ٤٥ ينظر: المصدر نفسه: ١١١/١، مادة (حسب).
- ٤٦ ينظر: المخصص: ٣٠٢/٤، و ٢٧٧-٢٧٨.
- ٤٧ المصدر نفسه: ٣٠٢/٤.
- ٤٨ المصدر نفسه: ٣٠٢/٤.
- ٤٩ ينظر: كتاب الأفعال: ١٠/١.
- ٥٠ المصدر نفسه: ١٠/١.
- ٥١ ديوان الادب: ٢٥٧/٣، مادة (ورى)
- ٥٢ المصدر نفسه: ٢٦٤/٣، مادة (وري).
- ٥٣ كتاب الافعال: ١٠/١-١١.
- ٥٤ المصباح المنير: ٦٨٨/٢.
- ٥٥ الكتاب: ٥٤/٤، وينظر: الأصول في النحو: ١٠٨/٣.
- ٥٦ المنصف: ٢٠٧/١.
- ٥٧ المصدر نفسه: ٢٠٧/١.
- ٥٨ المصدر نفسه: ٢٠٧/١-٢٠٨.
- ٥٩ المصدر نفسه: ٢٠٨/١.
- ٦٠ الممتع الكبير: ١٢٢-١٢٣، وينظر: تسهيل الفوائد: ١٩٥/١.
- ٦١ شرح التسهيل لابن مالك: ٤٨٣/٣، وينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٣٧١٣/٨.
- ٦٢ شرح شافية ابن الحاجب للاستزاد: ١٣٥-١٣٦.
- ٦٣ المصدر نفسه: ١٣٦/١.